رسائل رئيسية
بشأن تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2020

موجز:

على الرغم من الانخفاض القليل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجم عن جائحة كوفيد-19، لا يزال العالم يتجه نحو ارتفاع درجات الحرارة بما يزيد عن 3 درجات مئوية هذا القرن – وهو ما يبعد بكثير عن أهداف اتفاق باريس للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري للحيلولة دون ارتفاع درجات الحرارة عن درجتين مئويتين والسعي عدم تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية. ومع ذلك، فإن التعافي من الجائحة المراعي للبيئة يمكن أن يخفض حوالي 25 في المائة من انبعاثات الدفيئة المتوقعة في عام 2030 ووضع العالم بالقرب من مسار درجتين مئويتين. ويجب على الحكومات بذل كل ما في وسعها لتنفيذ التعافي المراعي للبيئة وتعزيز تعهداتها قبل الاجتماع المقبل للمناخ في عام 2021.

على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 ستؤدي إلى انخفاض في انبعاثات عام 2020، إلا أن هذا لن يجعل العالم أقرب إلى هدف اتفاق باريس المتمثل في الحد من الاحترار العالمي هذا القرن إلى أقل من درجتين مئويتين والسعي إلى عدم تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية.

- عام 2020 يسير على المسار الصحيح ليكون أحد أكثر الأعوام دفئًا على الإطلاق، مع اشتداد حرائق الغابات والجفاف والعواصف وذوبان الأنهار الجليدية.
- في عام 2019، بلغ إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما في ذلك تغيير استخدام الأراضي، مستوى مرتفعًا جديداً قُدر بنحو 59.1 غيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.
- من المتوقع أن تنخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى 7 في المائة في عام 2020. ومع ذلك، على المدى الطويل، فإن هذا الانخفاض يعني تقليل الاحتباس الحراري بمقدار 0.01 درجة مئوية فقط بحلول عام 2050.
- لا تزال التعهدات الحكومية بموجب اتفاق باريس، والمعروفة باسم المساهمات المحددة وطنياً، غير كافية إلى حد يرثى له. وتضع الانبعاثات المتوقعة في عام 2030 العالم على مسار زيادة تقدر بنحو 3.2 درجة مئوية هذا القرن، حتى إذا تم تنفيذ جميع المساهمات المحددة وطنيًا غير المشروطة بالكامل.

- يجب مضاعفة مستويات الطموح في اتفاق باريس ثلاث مرات تقريبًا لمسار درجتين مئويتين وزيادة ما لا يقل عن خمسة أضعاف لمسار 1.5 درجة مئوية.

إن الوباء يعد بمثابة تحذير من الطبيعة بأنه يجب علينا العمل على التصدي لتغير المناخ وفقدان الطبيعة والتلوث. كما أنه يوفر فرصة للتعافي الذي يضع العالم على مسار درجتين مئويتين

- يمكن أن يؤدي التعافي من الجائحة المراعي للبيئة إلى خفض ما يصل إلى 25 في المائة من الانبعاثات التي نتوقع رؤيتها في عام 2030 استناداً إلى السياسات المعمول بها قبل جائحة كوفيد-19. وهذا يتجاوز بكثير وفورات الانبعاثات التي سيتم تحقيقها في ظل المساهمات المحددة وطنيًا غير المشروطة، على الرغم من أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق هدف عدم تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية.
- يمكن لمثل هذا التعافي المراعي للبيئة أن يضع الانبعاثات في عام 2030 عند 44 غيغا طن من ثاني أكسيد الكربون – في نطاق الانبعاثات التي تمنح فرصة بنسبة 66 في المائة للحفاظ على درجات الحرارة دون درجتين مئويتين.
- تشمل تدابير تحديد الأولويات الدعم المباشر لتقنيات وبنية تحتية خالية من الانبعاثات، وخفض دعم الوقود الأحفوري، وعدم إنشاء محطات فحم جديدة، وتعزيز الحلول القائمة على الطبيعة – بما في ذلك استعادة المناظر الطبيعية وإعادة التحريج على نطاق واسع.

حتى الآن، لم تُستغل فرصة استخدام تدابير التعافي لتسريع التحول إلى اقتصاد أخضر إلى حد كبير. وستظل أهداف اتفاق باريس بعيدة المنال ما لم يوضع حد لذلك

- خصص حوالي ربع أعضاء مجموعة العشرين حصصًا من إنفاقهم، تصل إلى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بشكل صريح لتدابير التخفيف من انبعاثات الكربون.
- في معظم الحالات، كانت التكاليف الرئيسية مرتبطة بالمحتوى العالي من انبعاثات الكربون، مما يعني ضمناً صافي الانبعاثات السلبية، أو محايد، مع عدم وجود تأثير ملحوظ على الانبعاثات.
- ومع ذلك، لا تزال هناك فرصة كبيرة للبلدان لتنفيذ سياسات وبرامج للحد من انبعاثات الكربون. يجب على الحكومات اغتنام هذه الفرصة في المرحلة التالية من التدخلات المالية الخاصة بكوفيد-19.

يعد العدد المتزايد من البلدان الملتزمة بأهداف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول منتصف القرن أهم عملية تطوير لسياسة المناخ لعام 2020. ولكي تظل هذه الالتزامات مجدية وذات مصداقية، يجب ترجمة هذه الالتزامات على وجه السرعة إلى سياسات وإجراءات قوية على المدى القريب وأن تنعكس في المساهمات المحددة وطنيًا.

- في وقت استكمال التقرير، كان 126 بلدا من البلدان التي تغطي 51 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية قد اعتمدت أو أعلنت أو تفكر في تحقيق أهداف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية. وإذا ما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية هدف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050، كما هو مقترح في خطة مناخ بايدن–هاريس، فستزيد الحصة إلى 63 في المائة.
- على الرغم من أن أهداف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية تعد مشجعة، إلا أنها تسلط الضوء على تباين كبير بين طموح الأهداف والمستوى غير الكافي للطموح في المساهمات المحددة وطنيًا.
- تحتاج المزيد من البلدان إلى تطوير استراتيجيات طويلة الأجل تتماشى مع اتفاق باريس، ويجب أن تتوافق المساهمات المحددة وطنيًا الجديدة والمحدثة مع أهداف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية.

يتطلب أيضاً قطاع الشحن والطيران، الذي يمثل 5 في المائة من الانبعاثات العالمية والذي يتزايد، إيلاء المزيد من الاهتمام

- إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المرجح أن تستهلك الانبعاثات الدولية الناجمة عن الشحن والطيران ما بين 60 و220 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسموح بها بحلول عام 2050 بموجب سيناريو السعي عدم تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية.
- يمكن أن تؤدي التحسينات في التكنولوجيا والعمليات إلى تحسين كفاءة وقود النقل إذا تم تحفيزها، ولكن الزيادات المتوقعة في الطلب تعني أن هذا لن يؤدي إلى إزالة الكربون وتخفيضات مطلقة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. يحتاج كلا القطاعين إلى الجمع بين كفاءة استخدام الطاقة والانتقال السريع بعيداً عن الوقود الأحفوري.
- هناك حاجة إلى سياسات إضافية لإحداث تغييرات في التكنولوجيا والعمليات واستخدام الوقود والطلب.

يجب أن يشمل اتخاذ إجراءات أقوى تسهيل وتشجيع وإلزام التغييرات في سلوك الاستهلاك من قبل القطاع الخاص والأفراد

- يرتبط حوالي ثلثي الانبعاثات العالمية بالأسر المعيشية الخاصة، عند استخدام المحاسبة القائمة على الاستهلاك. يساهم كل من قطاعات التنقل والسكن والغذاء بنحو 20 في المائة من انبعاثات نمط الحياة.
- يجب على الحكومات تمكين وتشجيع المستهلكين على تجنب الاستهلاك الذي ينجم عنه انبعاثات عالية للكربون. تشمل الإجراءات الممكنة كل من استبدال الرحلات الجوية المحلية قصيرة المدى بالسكك الحديدية، وتقديم الحوافز وتعزيز البنية التحتية لتمكين ركوب الدراجات ومشاركة استخدام السيارات، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الإسكان، يجب على مزودي شبكة الكهرباء اعتماد الطاقة الخضراء بشكل افتراضي، ووضع سياسات للحد من هدر الأغذية.
- وتشكل الانبعاثات مجتمعة لأغنى 1 في المائة من سكان العالم أكثر من ضعف أفقر 50 في المائة. ستحتاج النخبة إلى تقليل أثرها بعامل لا يقل عن 30 للبقاء متماشية مع أهداف اتفاقية باريس.